International Journal of Academic Researchs Studies Year:2, Number:2, Haziran/June 2019, s.225-241

Article Arrival Date/ Yayın Geliş Tarihi
19.05.2019

The Publication Date/Yayınlanma Tarihi
30.06.2019

المؤسسات السياسية والتنمية الاقتصادية بالجزائر مقارنة مؤسساتية

د. صباح كدروسي

Dr. Sabah Kederouci

جامعة طاهري محمد بشار

قسم تسيير الموارد البشرية / الجزائر

مقدمة

"إن تأثير الرجال في الأحداث ثانوي؛ أما تأثير قواعد اللعبة فهو حاسم، لأنه ينتج، دوماً فيما بعد، لغة، رموزاً، وبالأخص ممارسات... (...)" (حيدوسي، 1997: ص10).

مع بداية سنوات 1990، شهد اقتصاد التنمية نقطة تحول حاسمة ألا وهي "المؤسسات مهمة بالنسبة للتنمية" (حيث ظهرت العديد من الدراسات النظرية والتطبيقية التي *Institutions matter for development*) أجمعت على أن للمؤسسات دوراً محورياً في النشاط الاقتصادي عموماً وفي التنمية الاقتصادية بصفة خاصة، وذلك Boyer، بعدما تم تجاهلها مطولاً من طرف النظرية النيوكلاسيكية. وبهذا أصبح اقتصاد التنمية نظامياً ومؤسسياً (المؤسسيين على أن العامل المؤسسي يتقدم على). علاوة على ذلك، ذهب العديد من الاقتصاديين 2001 : p135 كل من عامل الجغرافيا وعامل التجارة في شرح فوراق النمو الموجودة بين الدول الغنية والدول الفقيرة (Acemoglu, 2003 : p29 ; Rodrik and Subramanian, 2003 : p32.)

(يرجع عملياً "NIE", The New Institutional Economics، وإذا كان ظهور الاقتصاد المؤسسي الجديد تحت عنوان Coase Donald إلى سنة 1937، وهو تاريخ نشر المقال الشهير للاقتصادي الأمريكي دونالد كوز (North)، فإن نظرية الاقتصادي الأمريكي دوقلاس نورث 2000 : p51 'COASE، طبيعة المؤسسة' (North) تعتبر من أكثر المحاولات منهجية لإيجاد الصلة بين المؤسسات والتنمية في مجال النظرية الاقتصادية Douglass على أن النمو الاقتصادي الحديث North، حيث يؤكد نورث (TALAHITE, 2006: p2-3) النيوكلاسيكية يعتمد على التبادل اللاشخصي، وهو ما يتطلب إنشاء مؤسسات تسمح بالانتقال من التبادل الشخصي إلى التبادل

اللاشخصي، تقليل تكاليف المعاملات، تحديد حقوق الملكية وحماية المتعاقدين، وهو ما يسهل تطوير التبادلات و التجارة والاستفادة الكاملة من التخصص وتقسيم العمل.

(1981، 1990، 2005) المرجع الأساسي لتحليلنا، والتي تبين North Douglass تعتبر نظرية دوقلاس نورث مدى كفاءة المؤسسات الاقتصادية والسياسية، والتغيير المؤسسي في تطوير الأداء الاقتصادي للدول، مع إعطاء الأولوية للمؤسسات السياسية باعتبارها الأهم من بين جميع المؤسسات لأن السياسة هي التي تحدد وتنفذ القواعد الرسمية للعبة الاقتصادية، وبالتالي فهي المصدر الرئيسي للأداء الاقتصادي.

إن أزمة التنمية التي تعيشها الجزائر اليوم واستمرار مشكل التخلف رغم الثروات الطبيعية والإمكانات الهائلة التي تزخر بها الدولة، يقودنا إلى تسليط الضوء على طبيعة المؤسسات السياسية في الجزائر ومدى كفاءتها في تحديد قواعد جيدة للعبة الاقتصادية وفتحها أمام الجميع على قدم المساواة. ننتقل في ورقتنا البحثية هذه من فرضية أن فشل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي تم الشروع في تطبيقها خلال الفترة (1989-1991) ترجع أساسا إلى ضعف المؤسسات السياسية القائمة، وإلى تعارض الإصلاحات المعلنة مع مصالح النخبة الموجودة في السلطة، وإلى عدم التوافق بين القواعد غير الرسمية مع القواعد الرسمية الجديدة، لأن مفتاح تحسين الأداء حسب دوقلاس يرجع إلى وجود ارتباط معين وتوافق بين القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية. North Douglass نورث إن هدف المداخلة هو إبراز أهمية المؤسسات السياسية في مسار التنمية من خلال حالة الجزائر، وذلك من خلال ثلاث عناصر أساسية: نوضح أولا مفهوم المؤسسات بصفة عامة ثم مفهوم المؤسسات السياسية وعلاقتها بالتنمية، ثم نستعرض ثانيا أزمة التنمية في الجزائر ونوعية المؤسسات السياسية القائمة بالجزائر، لنختم في الأخير مداخلتنا بعرض أهم العوائق المؤسساتية السياسية التي تحول دون تحقيق التنمية بالجزائر.

المؤسسات، المؤسسات السياسية والتنمية

إن التطرق لمسألة علاقة المؤسسات السياسية بالتنمية الاقتصادية يعني بالضرورة التساؤل عن نوع النظام السياسي الأكثر ملائمة لتحقيق النمو الاقتصادي. إلا أن هذه المسألة لا تزال محل نقاش واختلاف بين الباحثين الذين خلصوا إلى وجود علاقة معقدة بين نوع النظام السياسي القائم في دولة ما (ديمقراطي، استبدادي) والتنمية الاقتصادية. (1997) بمقارنة 17 دراسة خلصت إلى وجود ارتباط إيجابي، سلبي أو غير مؤثر بين Brunetti حيث قام وهو ما يترجمه فعلا الواقع العملي، (Borner, Bodmer et Kobler, 2004 : p24) النمو والديمقراطية حيث نجحت فعلا دول جنوب شرق آسيا في تحقيق إقلاعها الاقتصادي بقيادة أنظمة استبدادية (كوريا الجنوبية، تاوان، الصين اليوم)، كما أن التخلي عن نموذج إحلال الواردات الذي أدى إلى بداية إقلاع الاقتصاد التركي في (ولا تزال إلى يومنا هذا OULD AOUDIA, 2006 : p15) أوائل 80 كان تحت قيادة نظام عسكري (في حين تبقى الدول العربية تجمع بين North, 2005 : p98) سنغافورة دولة استبدادية ذات أداء اقتصادي متميز (الأمريين: الاستبداد والتخلف.

وعليه سنتناول هذه المسألة من خلال مفهوم المؤسسات السياسية، لكن سنتطرق أولا إلى مفهوم المؤسسات ثم ننتقل إلى تعريف المؤسسات السياسية.

les institutions تعريف المؤسسات (

لقد اقترح الباحثون تعريفات عديدة ومختلفة لمفهوم المؤسسات، إلا أن التعريف الذي اقترحه دوقلاس نورث يعتبر التعريف الأكثر موثوقية في التحليل الاقتصادي ومحل إجماع واسع، حيث تم تبنيه من Douglass North المؤسسات على أنها: "قواعد Douglass North طرف مؤسسات البنك الدولي (1998). يعرف دوقلاس نورث اللعبة في المجتمع، أو على وجه التحديد القيود المصممة من طرف الرجال والتي تبني التفاعل البشري، لذلك فهي (North, 1990: p3) (تبني الحوافز في التبادل البشري، سواء كان سياسيا، اجتماعيا أو اقتصاديا" ويعرفها أيضا في موضع آخر على أنها: "القيود البشرية المخترعة لبناء التفاعلات البشرية. وهي تتمثل في قواعد رسمية (الداستير والتشريعات واللوائح)، أو غير رسمية (الاتفاقيات، القواعد الأخلاقية والأعراف الاجتماعية) وفي وسائل تطبيقها. وبالنظر إلى أنها تشكل البنية التحفيزية للمجتمع، فإنها تحدد كيفية لعب اللعبة مع مرور الوقت"

(MANTZAVINOS, NORTH et SHARIQ, 2009: p476) ، أن المؤسسات هي مجموعة Douglass North نستنتج من هذه التعريفات المقترحة من طرف دوقلاس نورث قواعد رسمية وغير رسمية التي يفرضها البشر على أنفسهم لتحكم وتوجه بالتالي سلوكياتهم، تنظم تفاعلاتهم

وتبادلاتهم الاجتماعية، السياسية والاقتصادية. إن مجموع هذه القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية والوسائل la structure البنية المؤسسية (Douglass North) المطبقة لإنفاذها واحترامها يسميه دوقلاس نورث (، وهي التي تحدد أداء la matrice institutionnelle) أو أيضا المصفوفة المؤسسية (institutionnelle) الاقتصاد، كيفية اللعب في المجال السياسي، الاقتصادي والاجتماعي وتحدد الحوافز والفرص الموجودة في (North, 2005 : p74) الاقتصاد (

على أن تحسين الأداء الاقتصادي يكمن في الترابط الموجود بين Douglass North كما يؤكد دوقلاس نورث القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية، فالمؤسسات الرسمية هي مجمل القواعد السياسية، القانونية والاقتصادية المكتوبة والصريحة ، والتي ينبغي ضمان تنفيذها من قبل كيان ما، عموماً الدولة أو إدارتها، فالبنية المؤسسية الرسمية لكل مجتمع تشمل إذن إطارها الدستوري بشكل عام، أي البنية التي تحدد كيف من المفترض أن تلعب اللعبة (، أما المؤسسات غير الرسمية فتشمل كل القواعد غير المكتوبة North, 2005 : p78) السياسية والاقتصادية (والضمنية والتي يتم ضمان تنفيذها داخلياً من قبل أفراد ينتمون إلى نفس المجموعة أو إلى نفس المجتمع، وبهذا تكون المؤسسات الرسمية قواعد خارجية عن المجتمع يمكن تغييرها من يوم إلى آخر ، لأنها "تفرض خارجياً على (MANTZAVINOS, NORTH et SHARIQ, 2009: p481) المجتمع كمنتج خارجي لتطور العلاقات بين الحكام ") في حين أن المؤسسات غير الرسمية لا تسمح بشكل عام بتغييرها الإختياري المتعمد من قبل (North, 2009: p481) البشر، فهي تتغير ببطء أكثر وتلعب دوراً مهماً في تطور الأنظمة السياسية ، نتيجة لذلك ، تعتبر المؤسسات غير الرسمية MANTZAVINOS, NORTH et SHARIQ, 2009: p477-481) الداخلية بالنسبة للمجتمع لأنها يتم إنتاجها بطريقة داخلية (

للمؤسسات واسع جداً، كما أنه يفرق بين المؤسسات Douglass North إذن، نلاحظ أن تعريف دوقلاس نورث أي قواعد اللعبة وبين المنظمات أي الفاعلين الذين يعتبرهم اللاعبين بحيث أن هذه المنظمات تلعب اللعبة السياسية، أو الاقتصادية أو الاجتماعية وفق ما تمليه هذه المؤسسات أي وفق قواعد اللعبة المحددة من طرف البشر أن Douglass North ويعتبر دوقلاس نورث (North, 2005 : p86) (والمفروضة عليهم في نفس الوقت مصدر تحسين الأداء الاقتصادي يكمن في كل من المؤسسات الاقتصادية والسياسية على حد سواء مع إعطاء الأولوية لهذه الأخيرة كما سنرى.

2.1 les institutions politiques تعريف المؤسسات السياسية (

، يمكننا أن نعرف المؤسسات Douglass North بناء على تعريف المؤسسات السابق المقترح من قبل نورث السياسية على أنها مجموع القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية التي تحدد اللعبة السياسية وتوجه سلوكيات كما يلي: " المؤسسات Borner, Bodmer et Kobler اللاعبين السياسيين، وبشكل أكثر تحديدا يعرفها كل من السياسية تحدد بنية الدولة وإجراءات القرار السياسي (...). المؤسسات السياسية تلعب أيضا دورا في تشكيل حقوق ، فالبنية أو المصفوفة السياسية (Borner, Bodmer et Kobler, 2004 : p12) الملكية والمحافظة عليها " تشير إلى كيفية تشكيل الخيارات السياسية وتجميعها أي أنها هي التي تحدد Douglass North حسب نورث (North, 2005 : p74) (المسار السياسي في دولة ما إن النمو الاقتصادي الذي حققته الدول المتقدمة يرجع أساسا إلى وجود حقوق ملكية فعالة تشجع النمو الاقتصادي، وإلى وجود مؤسسات سياسية فعالة هي من وضعت القواعد اللازمة لحماية حقوق الملكية هذه والمحافظة عليها، إلى " حقوق ملكية غير فعالة " Douglass North وعليه فإن الافتقار إلى النمو الاقتصادي يرجع حسب نورث والتي تنشأ من محاولات أولئك الذين يسيطرون على جهاز الدولة من أجل خلق ريع، بالإضافة إلى مشكلات القياس وتكاليف الصفقات (أرثر فوردر، 2009: ص228). إلا أن تكاليف الصفقات عالية في الأسواق السياسية مقارنة بالأسواق الاقتصادية والإدراكات الذاتية للطابع للفاعلين أدت غالبا إلى حقوق ملكية لا تشجع النمو (أرثر فوردر، 2009: ص173) Douglass North حسب نورث الاقتصادي

المؤسسات السياسية أهم Douglass North ونظرا لدورها في تكوين وتنفيذ المؤسسات الاقتصادية، يعتبر نورث المؤسسات على الإطلاق لأنه كما يقول : "إن السياسية هي التي تحدد وتنفذ القواعد الرسمية للعبة الاقتصادية (Douglass North). بل ويذهب نورث North, 2005 : p83) وبالتالي فهي المصدر الرئيسي للأداء الاقتصادي ") أبعد من هذا في تحليله، حيث يرى أن حل مشكلة التنمية مرهون بمدى جودة المؤسسات السياسية القائمة، North حيث يقول بهذا الصدد: " من أجل حل مشكلة التنمية، يجب إذن تصور مؤسسات سياسية التي، مع ضمانها الركيزة

الضرورة من السلع العمومية العامة الأساسية لحسن سير الاقتصاد، تحد من السلطة التقديرية للإدارة وفاعليها (North, 2005 : p116/لفرديين)

، نستنتج أن المؤسسات السياسية لا تتمثل Douglass North وبناء على الإطار النظري المقترح من قبل نورث في رئيس الدولة أو الملك، رئيس الحكومة أو الوزير الأول والحكومة، أو البرلمان والأحزاب السياسية، فهذه تعتبر منظمات سياسية أما المؤسسات السياسية فهي مجموع القواعد الرسمية والقيود غير الرسمية التي تحدد صلاحيات هذه المنظمات السياسية وكيفية عملها وتوضح طبيعة العلاقات فيما بينها (علاقة إشراف، علاقة رقابية، علاقة تنفيذ.... الخ) إلى جانب وسائل تنفيذها. وعليه فإن اللعبة السياسية في أي دولة تحكمها قواعد معينة بحيث يصبح رئيس الدولة أو الحكومة أو أية منظمة سياسية أخرى مجرد لاعبين يتبعون قواعد اللعبة السياسية المحددة ويسعون وكلما كانت قواعد اللعبة جيدة وفعالة كلما كان لتعديلها أو إلغائها أو إنشاء قواعد جديدة وفق مصالحهم الخاصة اللاعبون جيدون وفعالون والعكس صحيح، فقواعد لعبة سيئة تنتج بالضرورة لاعبين سيئين، إذن، للمؤسسات دور حاسم في اللعبة السياسية واللعبة الاقتصادية على حد سواء.

Douglass North أما بالنسبة لنوع المؤسسات السياسية (استبدادية، ديمقراطية) وعلاقتها بالتنمية، فإن نورث يفرق هنا بين المدى القصير والمدى الطويل، فهو يرى أنه بالنسبة للمدى القصير يتمتع الحاكم الاستبدادي الذي يريد (North, 2005 : p206) تحفيز النمو الاقتصادي بميزة كبيرة بالنظر إلى أنه يستطيع إقامة نظام سياسي فعال (بمفهوم الدولة الاستراتيجية، فهو يرى أن الدول الاستبدادية OULD AOUDIA وهو ما عبر عنه الاقتصادي التي نجحت في تحقيق إقلاعها الاقتصادي لأنها أيضا دولاً استراتيجية "تستقطب طاقات المجتمع من خلال خلق تآزر بين مصالح مختلف الأطراف الفاعلة، وبالتالي جعل آفاق تحسين الظروف المعيشية للجميع ذات مصداقية، مع (Bodmer et Kobler, 2004 : p22) وبشكل أكثر تحديداً، يؤكد نورث OULD AOUDIA, 2006 : p15 استخدام قوى السوق كمعيار للاختيار") أنه يجب على النظام السياسي القائم تحقيق شرطين أساسيين لتحسين الأداء الاقتصادي – وهما Douglass North الشرطين الذين نعتقد أنهما حققتهما الدول الاستبدادية التي نجحت في تحقيق إقلاعها الاقتصادي- الشرطين هما (North, 2005 : p209) إنشاء المؤسسات الاقتصادية اللازمة.

الاحترام الفعال للقواعد. أنه يتطلب نظام سياسي Douglass North أما بالنسبة لتحقيق نمو اقتصادي على المدى الطويل، فيرى نورث (Borner, 2004 : p22) توافق أي أن تحقيق نمو اقتصادي مستداما يفترض دولة القانون وحماية الحريات المدنية والسياسية Bodmer et Kobler, 2004 : p22).

2. أزمة التنمية بالجزائر وضعف المؤسسات السياسية

بعد مرور أكثر من نصف قرن على استقلال الجزائر (57 سنة) وعلى تنفيذ عدة برامج تنموية، إلا أنه لا يزال مشكل التخلف قائماً ومستمر ولا تزال أزمة التنمية التي تعاني منها الجزائر محل دراسة وبحث من طرف مختلف الباحثين الاقتصاديين، السياسيين والاجتماعيين على حد سواء قصد تقديم تشخيص مقنع لأسباب استمرار هذه الأزمة واقتراح حلول لهذا الشأن. وعليه سنحاول من خلال هذا العنصر اقتراح تشخيص لأزمة التنمية بالجزائر انطلاقاً من فرضية عدم كفاءة المؤسسات السياسية القائمة ونقدم تقييماً لها من خلال مؤشرات الحوكمة التي يصدرها البنك الدولي.

1.2 محاولة تشخيص أزمة التنمية بالجزائر

رغم الثروات الطبيعية التي تزخر بها الجزائر والبرامج التنموية التي وضعت حيز التنفيذ منذ الاستقلال (1962) إلى غاية يومنا هذا، إلا أنه لا تزال الجزائر دولة متخلفة تصنف ضمن دول العالم الثالث، تعتمد على تصدير المحروقات (البترول والغاز أساساً) خاضعة بذلك لتقلبات أسعار النفط ورهينة هذا الربيع النفطي غير الثابت. أزمة النظام الريعي النفطي " هي في إن أزمة الاقتصاد الجزائري أو كما يطلق عليها الاقتصادي لعربي طلحة " (Talha in Mahiou et Henry, 2001 : p125-159) الحقيقة أزمة في نمط التنمية المتبع (الجزائر قائم على إعادة توزيع عائدات المحروقات من قبل الدولة وهو ما يقف عائقاً أمام بناء اقتصاد إنتاجي بدل الاقتصاد الريعي القائم. وعليه سنستعرض فيما يلي أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية بداية تطبيق برنامج الإصلاح الهيكلي المفروض من طرف مؤسسات بريتون وودز أي سنة 1994، مع

إبراز أهم البرامج التنموية المطبقة وحدودها وتسلط الضوء على البنية المؤسسية التي شكلت إطارا لتنفيذ هذه السياسات التنموية، وذلك من خلال عنصرين : المرحلة الاشتراكية (1962-1988) ومرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق (1989-1994).

1.1.2 المرحلة الاشتراكية (1962-1988): الاقتصاد الاشتراكي والتخطيط المركزي

لقد ورثت الجزائر المستقلة اقتصادا منهكا وضعيفا يتميز بتبعيته للاقتصاد الفرنسي لأنه كان موجهة أساسا لخدمة فرنسا والأقلية الأوروبية، وقصد تحقيق قطيعة مع هذا الوضع الموروث قامت الدولة المستقلة حديثا ببنية الاشتراكية والاقتصاد المركزي المخطط ونظام الحزب الواحد لإحداث قطيعة مع النظام الرأسمالي الفرنسي (، وسنبرز تطورات هذه المرحلة *socialisme spécifique* وهو ما عبر عنه رسميا بـ "الاشتراكية الخاصة") من خلال ثلاث محطات أساسية:

مرحلة حكم أحمد بن بلة وبناء نموذج اقتصادي اشتراكي مسير ذاتيا (1962-1965)

بعد نجاح هيئة الأركان بقيادة العقيد هواري بومدين في استمالة أحمد بن بلة والاتفاق على تنصيبه كأول رئيس للجزائر المستقلة (1963-1965) (بلحاج، 2014: ص113)، شرعت حكومة بن بلة في تأميم كل الأراضي والمؤسسات الفرنسية الشاغرة وإقامة نظام التسيير الذاتي بها من خلال المراسيم التاريخية لشهر مارس 1963 وهو ما أدى عمليا إلى نشأة القطاع الصناعي، الزراعي الحرفي والتجاري المسير (CNES, 2004 : p19). ذاتيا أي أن هذا القطاع يسير من طرف العمال مباشرة عن طريق لجان تسيير منتخبة، إلى جانب وجود قطاع خاص في المجال الفلاحي، الصناعي والتجاري. إلا أنه في الواقع العملي لم يكن مطلقا هذا القطاع مسير ذاتيا، إنما وفق طريقة مركزية شديدة وبيروقراطية حيث تتدخل الإدارة في كل مراحل التسيير من تحديد مخططات الإنتاج، التمويل، التسويق إلى تحديد أسعار المنتجات (، وأصدرت حكومة بن بلة أيضا قانون جويلية 1963 المتعلق بالاستثمارات الذي CNES, 2004 : p19-20). يحدد طريقة تدخل الدولة في المجال الاقتصادي عن طريق الاستثمارات العمومية بإنشاء شركات وطنية أو مختلطة وبإشراك مستثمرين أجانب أو وطنيين وبالمشاركة حتى في رأس مال المؤسسات الخاصة. أما على المستوى المؤسسي وتجنباً للفراغ القانوني والمؤسسي الذي نتج عقب الاستقلال، صدر القانون رقم 62-157 المؤرخ في 31 ديسمبر 1962 والرامي إلى التمديد حتى إشعار آخر، لمفعول التشريع النافذ إلى غاية 31 (، حيث استمر بموجب هذا القانون العمل بالتشريع JORADP n°2 du 11 janvier 1963 ديسمبر 1962) الفرنسي أي القواعد القانونية الفرنسية باستثناء ما يتعارض منها مع سيادة الدولة إلى غاية سنة 1973 (وهو تاريخ صدور الأمر رقم 73-29 المؤرخ في 5 يوليو سنة 1973 والمتضمن إلغاء القانون رقم 62-157 المذكور أعلاه). وعليه نستنتج أن البنية أو المصفوفة المؤسسية للدولة الجزائرية المستقلة حديثا JORADP du 3 aout 1973 هي بنية هجينة أي مختلطة تجمع بين مكونات ثقافية مختلفة: القانون الفرنسي، القانون الإسلامي، العادات والتقاليد (، p467 : Khalfoun, 2005 أي الأعراف السائدة إلى جانب القانون الاشتراكي الذي تم تبنيه عقب الاستقلال) وهو ما سيؤثر على سير وتنظيم النشاطات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. أما على المستوى الدستوري، فقد صدر أول دستور للجزائر المستقلة في 10 جويلية 1963 الذي أكد تبني النهج الاشتراكي المختار من طرف السلطات العمومية عند الاستقلال ووفاءه أيضا لميثاق طرابلس 1962 في ظل الأحداث والتجاذبات التي عرفتها البلاد في صائفة 1962. إن ما يعرف بأزمة صيف 1962 الناجمة عن الصراع على السلطة بين الحكومة المؤقتة وقيادة الأركان سيكون لها تأثير عميق على طبيعة النظام السياسي الجزائري. فبعد انتخاب المجلس الوطني التأسيسي في 20-07-1962 والذي قام بدوره بانتخاب أحمد بن بلة المدعوم من قيادة الأركان رئيسا للحكومة، ستقوم هذه الحكومة الجديدة بمنازعة المجلس الوطني التأسيسي في اختصاصه التشريعي (عمار عباس، 2016).

إن عدم تحديد مجالي التشريع والتنظيم بدقة آنذاك، قد سمح لرئيس الحكومة أحمد بن بلة بممارسة السلطة التنظيمية الأملاك الشاغرة (بشكل واسع من خلال تنظيم بعض المواضيع بمراسيم رغم أنها تدخل أصلا في مجال القانون ؛ كما أن التكتلات داخل المجلس الوطني التأسيسي أدت إلى شله وإضعافه والحيولة) وانتخاب رئيس الجمهورية دون ممارسة اختصاصاته بشكل كامل، لتصبح الحكومة بذلك "المشرع الحقيقي دون منازع" (عمار عباس، 2016)، ليتكرس بهذا هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية. لقد قامت حكومة أحمد بن بلة بإعداد مشروع

دستور 1963 مغتصبة بذلك اختصاص المجلس الوطني التأسيسي الذي منح موافقته عليه بعد مناقشة شكلية، وتعليقا على هذا الأمر، يقول الأستاذ عمار عباس: "لقد كان تفوق السلطة التنفيذية يبدو أمرا طبيعيا، وامتدادا لتركيز الوظيفة التنفيذية لدى رئيس الحكومة، على الرغم من طابعها المؤقت، وبذلك سيتحول أسلوب ممارستها للسلطة، وسيطرتها على السلطة التشريعية، باستحواذها على اختصاصها التشريعي والتأسيسي، السمة الرئيسية للنظام في دستور 1963" (عمار عباس، 2016). الذي تمت دستورته السياسي الجزائري، هذا الواقع إلا أنه بعد مرور ثلاثة أسابيع فقط على صدور دستور 1963 تم تعليق العمل به، حيث لجأ رئيس الجمهورية بتاريخ 03-10-1963 إلى تفعيل المادة 59 من دستور 1963، والتي تتسع بمقتضاها سلطاته وتمكنه من اتخاذ تدابير استثنائية، بذريعة الظروف الخطيرة التي تعرفها البلاد داخليا (التمرد العسكري في منطقة القبائل) وخارجيا (حرب الرمال بين الجزائر والمغرب)، وهو ما رآه البعض انفرادا بالسلطة (عمار عباس، 2016). بناء على ما تقدم شرحه، نخلص إلى أن المؤسسات أي قواعد اللعبة المنظمة للتبادلات الاقتصادية والسياسية في الجزائر تعتبر أشكالا فارغة، غير مطبقة وغير محترمة من طرف الفاعلين الأساسيين، فقد أدى تصرف كل من رئيس الحكومة ثم رئيس الجمهورية ثانيا إلى تكريس هيمنة السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية أولا، وإلى تركيز السلطة لدى رئيس الجمهورية ثانيا لتكون المؤسسات السياسية في هذه المرحلة مؤسسات قائمة على شخصنة السلطة، مؤسسات ممرزة ومستبددة لا تهتم مطلقا باحترام وتنفيذ القوانين بما في ذلك الدستور.

مرحلة حكم هوارى بومدين وميلاد الاستراتيجية الجزائرية للتنمية (1965-1978)

لم يدم حكم أحمد بن بلة أكثر من ثلاث سنوات (1963-1965) حتى أطاح به العقيد هوارى بومدين، وزير الدفاع وقائد القوات المسلحة في 19 جوان 1965 تحت غطاء "التصحيح الثوري"، معتبرا ما قام به حركة تصحيحية في حين اعتبرها باحثون آخرون انقلابا مكتمل الأركان (عمار عباس، 2016)، وهو ما فتح مرحلة جديدة على المستوى المؤسساتي وعلى مستوى التنمية في قطيعة مع المرحلة السابقة.

فعلى المستوى التنموي، شهدت فترة حكم بومدين ميلاد ما دأب على تسميته "الاستراتيجية الجزائرية للتنمية" أو (حيث بنت الجزائر تحت قيادة بومدين p5 : BENISSAD, 1982 أيضا "نموذج التنمية الجزائري") استراتيجية للتنمية على ثلاث محاور: الثورة الصناعية، الثورة الزراعية والثورة الثقافية، بالاعتماد على الخطة الاقتصادية لبرنامج طرابلس القائم على هيمنة القطاع العام كمحفز للاقتصاد الوطني من خلال الشركات الوطنية). وهو ما ترجم عمليا من خلال إعداد وتنفيذ Mebtoul, 2012 الكبرى وممولة بواسطة عائدات المحروقات (المخططات التنموية (بوكوس، 2013: ص150-158):

- المخطط الثلاثي (1967-1969) والذي تضمن توجيه برنامج الاستثمار نحو استحداث قطاع صناعي مع إعطاء الأولوية لقطاع المحروقات الذي تحصل على أكبر حجم من الانفاق الاستثماري بقيمة 2,3 مليار د.ج.
- المخطط الرباعي الأول (1970-1973) والذي هدفه إنشاء صناعات قاعدية تكون بمثابة دعامة لإنشاء صناعات خفيفة فيما بعد.

- المخطط الرباعي الثاني (1974-1977)

إلا أن الاقتصادي إسماعين قوزيمان، يرى أن الاستراتيجية الجزائرية للتنمية المنفذة خلال الفترة (1967-1977) تعتبر الموعد الأول الضائع للتنمية، لأنها أعطت الأولوية للاستثمار على حساب الاستهلاك، وللصناعة (وبالتحديد للصناعات الثقيلة مثل المحروقات، الحديد والصلب والمعادن) على حساب الزراعة، وللقطاع العام على (BENISSAD, 1982 وقد كانت نتائج هذه الفترة كما يلي (Goumeziane, 2012. حساب القطاع الخاص) - تجاوزت المديونية الخارجية 20 مليار دولار سنة 1980.

- ركود الإنتاج الزراعي خلال الفترة (1962-1981) الذي لم يعد قادرا على تلبية احتياجات السكان، حيث سنة 1979، % 6,7 إلى % 6,7 انخفضت نسبة القيمة المضافة الزراعية في الناتج الداخلي الخام من 16,4 مؤدية إلى تبعية غذائية للخارج.

- تضخم جامح زاد من حدة الفوارق الاجتماعية، أضعف القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية ذات الدخل الثابت وأثرى القطاع الخاص المضارب؛ كما أنه طيلة الفترة (1969-1978) سجل الميزان التجاري عجزا متزايدا بسبب الارتفاع المستمر لمعدل الاستثمار واحتياجات سلع التجهيز والمواد الأولية المستوردة.

أما على المستوى المؤسساتي، فبمجرد انقلاب العقيد هوارى بومدين على أحمد بن بلة أوقف العمل بالدستور بموجب نص مقتضب في شكل أمر مجلسي الذي حدد المؤسسات المكلفة بإدارة الدولة والعلاقة بينها، وهو

(نظم الحياة petite constitution provisoire وصفه السيد محمد بجاوي على أنه دستور صغير مؤقت) السياسية ومؤسسات السلطة القائمة آنذاك، خاصة العلاقة بين الحكومة ومجلس الثورة، لتدخل الجزائر مرحلة فراغ دستوري استمر أكثر من عشر سنوات (1965-1976) ولتحل الشرعية الثورية محل الشرعية الدستورية (عمار عباس، 2014). ورغم إشارة بيان 19 جوان 1965 إلى الرغبة في وضع دستور جديد للبلاد مطابق لمبادئ الثورة وبعيدا عن شخصنة السلطة، إلا أن مجلس الثورة ممثلا في الرئيس هواري بومدين أصبح مصدرا للسلطة المطلقة إلى غاية صدور دستور جديد سنة 1976 (عمار عباس، 2014). إلا أنه في غضون 6 أشهر فقط من صدور دستور 1976، تم تعديله مرتين متتاليتين، حيث يندرج التعديل الأول ضمن توجه "لتقوية الجهاز التنفيذي"، لضرورة مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية التي بدأت تواجه البلاد آنذاك، سواء بسبب عوامل داخلية أو (عمار عباس، 2014). "نتيجة تأثيرات الوضع الدولي وبهذا تكون المؤسسات السياسية خلال هذه الفترة مؤسسات استبدادية قائمة على شخصنة السلطة والعلاقات على غرار المرحلة السابقة، وهو ما أدى إلى غياب حكم القانون وأثر بالتالي سلبا الشخصية المبنية على الولاء على تسيير النشاط الاقتصادي مشوها اللعبة الاقتصادية بقيود غير رسمية مهيمنة على القواعد القانونية الرسمية المنظمة للمجال الاقتصادي.

مرحلة حكم الشاذلي بن جديد وبداية الإصلاحات (1979-1988)

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين وتعيين الشاذلي بن جديد خلفا له، أشرفت وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية على إجراء تقييم شامل لتجربة سنوات 1970، والذي نشر على شكل تقرير عنوانه "ملخص التقييم الاقتصادي والاجتماعي للفترة (1967-1978)"، والذي يشير إلى أن هذه التجربة التنموية قد فشلت وأن الفترة الماضية كانت (وبناء عليه، تم الشروع مع بداية سنوات 80 في إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني Mebtoul, 2012 عشرية حمراء) في إطار تطبيق المرحلة الثانية من التخطيط (المخطط الخماسي الأول (1980-1984) والمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، لكن تم التحلي عن الخطة الخماسية الأولى التي دعت إلى "اشتراك السوق" بسبب تضاعف سعر النفط أربعة أضعاف، من أجل الاستهلاك المباشر للريع مع خطة مكافحة الندرة الذي انطلق مع بداية عهدة الرئيس TALAHITE، بن جديد، لتزويد السوق المحلية بالسلع واسعة الاستهلاك تحت شعار "من أجل حياة أفضل" (2010 : p20).

وتم الشروع أيضا في هيكلة عدة مؤسسات عمومية التي أصبحت غير فعالة وقابلة للتسيير بتكلفة مالية قدرت بـ (غير أن هذا الإصلاح لم يحل دون تفاقم 7 : p TALAHITE, 2010 26 مليار دينار ما بين 1983-1987) عجز المؤسسات العمومية. كما أن الخبير الاقتصادي مبتول يرى أن إنجازات المرحلة السابقة (الهيكل القاعدية، السكنات واستيراد سلع الاستهلاك النهائي مع مخطط مكافحة الندرة: إنشاء أسواق الفلاح على مستوى كامل التراب (Mebtoul, 2012) (الوطني) ترجع أساسا إلى انكماش الطلب الاجتماعي و إلى ارتفاع أسعار النفط خاصة إلا أنه مع منتصف سنوات 80 وبالضبط في 1984-1985، ستتجلى بوضوح خطورة وعمق أزمة النظام الاقتصادي، السياسي والاجتماعي في الجزائر، فقد أدى الانخفاض المتزامن في أسعار النفط وقيمة الدولار الأمريكي إلى تدهور أسعار تبادل المحروقات، التي تشكل ما يقرب من 97 من عائدات البلاد من العملات الأجنبية وحوالي 50 من الضرائب المحلية، محددة بذلك مستوى النشاط الاقتصادي، مستوى التشغيل والاستثمار في وعليه انخفضت نسبة كل (Abdelkader Sid Ahmed in Mahiou et Henry, 2001 : p95-123) الدولة من الصادرات والواردات فاضطرت الدولة إلى اللجوء إلى الاستدانة الخارجية من أجل استيراد السلع الاستراتيجية " بسبب اعتماد الاقتصاد الجزائري على واردات المنتجات الغذائية في حدود 60 إلى 70 من (Abdelkader Sid Ahmed in Mahiou et Henry, 2001 : p95-123) الاحتياجات الأساسية للسكان، السلع الوسيطة والسلع الرأسمالية الأجنبية . كما فرضت الإدارة استخداما مكثفا للانتماء قصير الأجل رغم أنه (Mahiou et Henry, 2001 : p95-123) مكلف جدا، وهو ما أدى إلى ارتفاع الدين العام ليصل إلى 26 مليار دولار ما بين 1985-1988، مع ارتفاع خدمة (غير أن السلطات الجزائرية رفضت اللجوء إلى إعادة Benderra, 2002 الدين التي تمثل 72 من الصادرات) جدولة الديون مكتفية فقط باتخاذ إجراءات مالية صارمة، وعرف السوق الموازي ازدهارا غير مسبوق خلال هذه السنوات وذلك بسبب السياسة الاقتصادية المتبعة.

وكان من أهم نتائج هذه الأزمة، هي التخلي عن المخطط الخماسي الثاني وإطلاق إصلاحات جديدة من خلال تعيين فريق إصلاحات جديدة تحت إشراف مولود حمروش، الأمين العام لرئاسة الجمهورية سنة 1987، حيث مست هذه الإصلاحات ما يلي: إعادة تنظيم القطاع الزراعي، استقلالية تسيير المؤسسات العمومية وإنشاء صناديق المساهمة، تهيئة نظام التخطيط وتكثيف الإطار التنظيمي الذي يحكم القطاع الخاص، حيث كانت هذه الإصلاحات تهدف إلى الانتقال إلى آليات السوق من أجل تخصيص الموارد. إلا أن هذه الإصلاحات الاقتصادية كانت جزئية فقط ومحدودة بسبب السياق السياسي السائد في تلك الفترة والذي يحول دون تطبيقها، فدستور 1976 يؤكد على أن الاشتراكية ونظام الحزب الواحد هي اختيارات لا رجعة فيها للدولة. كما أن هذه الإصلاحات لم تحل دون قيام احتجاجات أكتوبر 1988 ضد النظام السياسي، الاقتصادي والاجتماعي القائم، معبرة عن خطورة الوضع، عن فشل البرامج التنموية المنفذة وعن فشل الحكومة في تسيير أزمة 1986 التي أدت إلى ارتفاع النذرة وإلى ارتفاع السوق الموازي (حيدوسي، 1995: ص10).

إن أحداث أكتوبر الدموية سنة 1988 تعكس حسب قوزرمان الصراع بين أنصار المحافظة على النظام الريعي (، فاتحة 2012، Goumeziane) وبين الداعين إلى إصلاحه الجذري من أجل قيام نظام إنتاجي وديمقراطي (المجال بذلك إلى إطلاق إصلاحات سياسية واقتصادية جديدة وإلى إصدار دستور جديد يجسد هذه التوجهات.

مرحلة التوجه نحو اقتصاد السوق (1989-1994)

بعد الأحداث التي عرفتها الجزائر خلال شهر أكتوبر 1988، أعلن الرئيس الشاذلي بن جديد عن إطلاق مجموعة واسعة من الإصلاحات السياسية والاقتصادية، حيث دشن عهد الإصلاحات في الجزائر بإصدار دستور سنة 1989 لتسهيل الانتقال المزوج للجزائر من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، ومن نظام الحزب الواحد إلى نظام التعددية الحزبية.

إن صدور دستور 1989 يعتبر حدثا تاريخيا مهما في تاريخ الجزائر المستقلة نظرا للتغيير الجذري الذي أحدثه في النظام السياسي والاقتصادي الجزائري القائم منذ الاستقلال، حيث ألغى الدستور الجديد كل من الخيار الاشتراكي ونظام الحزب الواحد وتبنى خيار الانتقال إلى اقتصاد السوق والتعددية الحزبية محدثا قطيعة جذرية مع المصفوفة المؤسسية السابقة (1962-1988). وعليه، سنتناول باختصار أهم هذه الإصلاحات التي عرفتها الجزائر خلال الفترة (1989-1991).

الانتقال المزوج (1989-1991)

تعتبر الإصلاحات السياسية والاقتصادية التي قادتها حكومة حمروش بعد أحداث أكتوبر 1988 خلال الفترة الممتدة من 1989-1991 أهم مشروع إصلاحي للانتقال إلى اقتصاد السوق والديمقراطية عرفته الجزائر المستقلة على Akalay in Mahiou et Henry، الإطلاع، إنه يمثل حسب الاقتصادي عمر أكلاي "تكيف هيكل طوعي" (TALAHITE, 2010 : p4) وتجربة فريدة للإصلاح والانتقال الاقتصادي والسياسي (2001: p161-184). إن هذه الإصلاحات التي يصفها الاقتصادي قوميان بالإصلاحات الشاملة والديمقراطية شكلت - حسب رأيه - (Goumeziane, 2012) بالجزائر المستقلة المحاولة الثانية لتنمية اقتصاد وطني إنتاجي، متنوع فعال ومندمج (فقد كانت هذه الإصلاحات في شقها الاقتصادي تهدف إلى تحرير الاقتصاد وتفعيل آليات السوق من خلال وضع حد لتسيير إداري مركزي وريعي متجذر طيلة 28 سنة، والقائم على لعبة الامتيازات والمفاوضات والمحسوبيات (حيدوسي، 1997: ص128).

رغم أهمية المشروع الإصلاحي الذي قادته حكومة حمروش خلال الفترة 1989-1991، إلا أنه لم يدم أكثر من 20 شهرا بسبب الإطاحة به في جوان 1991. قبل التطرق إلى أسباب الإطاحة بهذه الحكومة وإيقاف الإصلاحات السياسية والاقتصادية مما أدى بالتالي إلى فشل هذا الموعد الثاني للتنمية الذي واجهه مقامة عنيفة آنذاك وصفها غازي حيدوسي بالحرب على الإصلاحات (حيدوسي، 1997: ص150)، سنشير باختصار إلى المحاور الكبرى لهذا البرنامج الإصلاحي (حيدوسي، 1997: ص113-149): إلغاء ثلاث وزارات حساسة: وزارة المجاهدين، وزارة الثقافة ووزارة الاتصال في محاولة لإحداث قطيعة مع الممارسات السابقة للحزب الواحد الذي كان يتلاعب بالمجاهدين القدامى، الثقافة والإعلام، وإنشاء بدلها أجهزة مستقلة خارج وصاية الحكومة تتولى تسيير هذه القطاعات. إصلاح الجهاز المالي والضريبي من خلال إصلاح الضريبة على المداخل.

الإنشاء السريع لأدوات استقلال القضاء: ضمانات قصوى للحريات الفردية والجماعية، الرقابة الديمقراطية للجهاز القضائي، استقلالية مجلس القضاء، تغيير الأساليب القضائية وفقا للدستور، حماية القضاة ورقابة المدعي العام للجهاز البوليسي.

تنظيم العلاقات الاجتماعية من خلال إلغاء كل العوائق أمام حق الإضراب والتظاهر وتشجيع التعددية النقابية من خلال اعتماد قوانين اجتماعية جديدة.

إلغاء وصاية الإدارة على المنشآت.

إصلاح الإدارة الاقتصادية من خلال تحديد صلاحيات إدارات الخزينة والضرائب، وتعيين مسؤوليها من قبل رئيس الدولة، إلغاء إدارات التجارة الداخلية والخارجية وإلحاق إدارة الأسعار بالمالية، إنشاء إدارة مكلفة بالرقابة القضائية والاقتصادية على العقود التجارية وإلغاء وصاية الدولة على الصفقات التجارية في الداخل والخارج وإنشاء مرصد للتجارة الخارجية.

إقرار قانون النقد والقرض لوضع حد للتعسف الحكومي النقدي وإصلاح النظام المصرفي وتطوير إدارة مستقلة للدفاع عن العملة ومراقبة المضاربات على الرساميل.

تشديد الضرائب على الممتلكات، والحد من التهرب الضريبي، ازعاج نشاط الاحتكارات الاستيرادية، وتحرير الأسعار من دون ضغوط اجتماعية كبيرة، لكن مع زيادة واردات الموازنة.

إجازة قانون المالية إنشاء منشآت أجنبية تتعاطى نشاطات تجارية، ويقترح شرعة نشاطات الخدمة والتجارة التي تغطيها السوق الموازية.

إصلاح وتحرير التجارة الخارجية من خلال: تشريح شروط تكون الأسعار في كل سلسلة الصفقات الخارجية، تقدير فعالية توليفات التسليفات الخارجية، التدخل في العمليات المتعلقة بالمساعدات والتعويضات والمكافآت، وتقويم شروط دوران وتخزين السلع.

إنشاء شركات غير مقيمة للتجارة في السوق الداخلية، وإلغاء الشرعية على التجارة الخارجية الخفية للمقيمين. إصلاح الضريبة على العقارات والأسهم العامة.

وفيما كانت حكومة حمروش تسرع من وتيرة هذه الإصلاحات الاقتصادية التي بدأت تحقق نتائج إيجابية على أرض الواقع، سيكون للتحولات السياسية الجارية أثر مدمر على سير هذه الإصلاحات الاقتصادية، حيث أن فتح اللعبة السياسية أدى إلى وقف هذه الإصلاحات والإطاحة بحكومة حمروش. فقد أدت الضغوط المتزايدة على الرئيس شاذلي بن جديد من أجل تغيير فريق الحكومة إلى اتخاذ قرار يقضي بتقصير المرحلة الانتقالية وتنظيم انتخابات تشريعية مبكرة، وهو ما شكلا ضغطا على الحكومة التي قبلت بتقديم تنظيم الانتخابات إلى يونيو 1991 (حيدوسي، 1997: ص156-157). إلا أن الجيش الشعبي الوطني أعلن معارضته لهذا المسار كما يشرح غازي: " للمرة الأولى، يعلن الجيش خطيا موقفه المضاد لمخرج انتخابي قد يضع نظامه على المحك. وجاء ذلك في فقرة تهديد بوقف الآليات الدستورية وتعليقها بالقوة " (حيدوسي، 1997: ص158).

وفعلا سمح التلاعب بالجهة الإسلامية للإنفاذ من طرف جهاز الاستخبارات والأمن ووقعها في فخ الدعوة : Gèze, 2005 (لإضراب عام لثلاثة أيام مع احتلال دائم للشارع إلى تقديم ذريعة من أجل تحقيق الأهداف الآتية p189:)

قمع وحشي من قبل الجيش، مما تسبب في مقتل أكثر من ثلاثمائة شخص وآلاف من الاعتقالات. إجبار حكومة مولود حمروش - التي أصبحت خطيرة للغاية - على تقديم استقالتها في 3 يونيو؛ فقد طلب الرئيس الشاذلي بن جديد من رئيس الحكومة أن يقبل بحالة الطوارئ، وتغيير وزير الداخلية وتأجيل الانتخابات، وهو ما رفضته الحكومة كما جاء في بيان الاستقالة: "إن الحكومة استقالت، نظرا لإعلان حالة الطوارئ" (حيدوسي، 1997: ص160-161)؛

توقيف الزعيمين الرئيسيين للجهة الإسلامية للإنفاذ في 30 يونيو، عباسي مدني وعلي بلحاج؛ تأجيل الانتخابات التشريعية المقرر إجراؤها في 27 يونيو لمدة ستة أشهر

وسيتبع انقلاب الجيش هذا على حكومة الإصلاحات، انقلابا آخر على نتائج الانتخابات، فقد أدى فوز الجهة الإسلامية للإنفاذ في الانتخابات التشريعية التي نظمتها حكومة غزالي في 26-12-1991 إلى تدخل الجيش مباشرة من أجل إجبار الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته في 11 جانفي 1992 وعلى إقراره حل المجلس الوطني (Gèze, 2005 بتاريخ مسبق 04-01-1992 من أجل تبرير حالة الفراغ المؤسساتي) p190:

وبهذا ستعرف الجزائر خلال سنوات 90 أزمة دستورية ومؤسسية مصدرها الابتعاد عن تطبيق المادة 84 من الدستور واقتراح حلول عملية خارج الدستور (عمار عباس، 2014)، وتدخل بذلك في مرحلة انتقالية تسير بشكل Bourrat, 2012 : (مباشر وصريح من قبل الجيش الشعبي الوطني بذريعة الوضعية الأمنية والسياسية للبلاد). فعلى المستوى المؤسسي السياسي، سيقدر المجلس الأعلى للأمن الذي يعتبر دوره استشاريا فقط p25 استحداث مجلسين جديدين لم ينص عليهما الدستور، حيث يتولى المجلس الأعلى للدولة ممارسة صلاحيات رئيس الجمهورية بقيادة محمد بوضياف الذي استدعاه الجيش، وهو أحد القادة التاريخيين لحرب التحرير والمنفي في Ghozali in المغرب، والمجلس الثاني هو المجلس الوطني الاستشاري الذي يقدم آرائه بشأن مسائل تشريعية). بعد ذلك، تم إعلان حالة الطوارئ في 9 فبراير، واعتقال الآلاف من Mahiou et Henry, 2001 : p 35-51 المسؤولين المنتخبين أو المتشددون أو المتعاطفين مع الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وفي 4 مارس 1992 تم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

أما على المستوى الاقتصادي، فستعمل الحكومات المتعاقبة لا سيما حكومة سيد أحمد غزالي وحكومة بلعيد عبد السلام على تفكيك الإصلاحات الاقتصادية المنفذة وتجميد آليات تسيير الاقتصاد بالسوق والرجوع إلى التسيير الإداري المركزي للاقتصاد، إنهاء استقلال القضاء واستقلالية البنك المركزي، وقف تحرير التجارة الخارجية والعودة إلى نظام إجازات الاستيراد بل وستتم محاكمة حكومة الإصلاحات (حيدوسي، 1997: ص 171-177)؛ وهو ما أدى إلى زيادة تأزيم الوضع الاقتصادي للبلد ليصل إلى مرحلة التوقف عن الدفع، وتكون الجزائر بهذا مجبرة على قبول إعادة الجدولة مصحوبة بخطة للتكيف الهيكلي يفرضها صندوق النقد الدولي خلال فترة (1994-1998) Mebtoul, 2012.

2.2 تقييم المؤسسات السياسية بالجزائر

رغم صعوبة قياس نوعية المؤسسات في بلد ما، فقد دأبت الأدبيات النظرية على استعمال مجموعة من المؤشرات المؤسسية لقياس مدى جودة المؤسسات القائمة، نذكر منها: مؤشر مدركات الفساد الذي تصدره سنويا منظمة الشفافية الدولية، مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال التي يصدرها سنويا البنك الدولي، مؤشر الحرية الاقتصادية مع جريدة وول ستريت؛ أما "The Heritage Foundation" التي تصدره سنويا مؤسسة التراث الأمريكية بالنسبة لقياس جودة المؤسسات السياسية فيعتمد الباحثون عموما على مؤشرات الحكم الراشد التي يصدرها سنويا البنك الدولي.

يعرف الحكم الراشد على أنه التقاليد والمؤسسات التي تمارس بها السلطة في أي بلد، ويشمل ذلك المسار الذي يتم من خلاله اختيار الحكومات، مراقبتها واستبدالها، قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بفعالية، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية بينهم سنة مؤشرات (Kaufmann et Kraay). فقد طور كل من الباحثين كوفمان وكراي (www.govindicators.org) وهي: (www.govindicators.org) تقييم مجالات واسعة للحكم الراشد). يقيس مشاركة المواطنين في اختيار حكوماتهم، وكذلك Voice and Accountability إبداء الرأي والمساءلة) حرية التعبير وحرية الصحافة.

(: يقيس مدى Political Stability and Absence of Violence الاستقرار السياسي وغياب العنف/الإرهاب) احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف السياسي والإرهاب.

(: يقيس جودة الخدمات العامة، ونوعية البيروقراطية، ودرجة Government Effectiveness فعالية الحكومة) استقلال الخدمة العامة عن الضغوط السياسية، ومصادقية التزام الحكومة تجاه السياسات الموضوعة والمنفذة. (: يقيس قدرة الحكومة على إعداد وتنفيذ السياسات واللوائح التي تعزز Regulatory Quality نوعية التنظيم) تنمية القطاع الخاص.

(: يقيس مدى احترام الأعوان لقواعد المجتمع وثقتهم بها؛ بما في ذلك نوعية حقوق Rule of Law سيادة القانون) الملكية، إنفاذ العقود، درجة الجريمة والعنف، الشرطة والمحاكم.

(: يقيس مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في Control of Corruption مكافحة الفساد) ذلك الفساد ومدى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الخاصة على مقدرات الدولة.

والجدول الآتي يوضح تطورات مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر خلال الفترة 2014-2017:

المؤشر	السنة	2014	2015	2016	2017
إبداء الرأي والمساءلة	-0,82	-0,84	-0,86	-0,90	-0,90
الاستقرار السياسي والعنف	-1,19	-1,09	-1,10	-0,90	-0,90
فعالية الحكومة	-0,48	-0,50	-0,54	-0,60	-0,60
نوعية التنظيم	-1,28	-1,17	-1,17	-1,20	-1,20
سيادة القانون	-0,77	-0,87	-0,86	-0,86	-0,86
مكافحة الفساد	-0,60	-0,66	-0,69	-0,61	-0,61

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على www.govindicators.org

إن كما نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، فإن جميع مؤشرات الحكم الراشد سالبة وبالنسبة لجميع السنوات المحددة مما يعكس ضعف الحكم الراشد بالجزائر. كما نلاحظ على وجه الخصوص أن مؤشرات: نوعية التنظيم، سيادة القانون ومكافحة الفساد في تراجع، وهو ما يوافق تحليلنا السابق أي أن المؤسسات السياسية في الجزائر ضعيفة وتعاني خاصة من غياب أو عدم فاعلية القوانين التي تعزز مبادئ الحكم الصالح وحكم القانون، وهو ما يؤثر سلباً على مسار التنمية الذي يتطلب وضع قواعد جيدة للعبة الاقتصادية من حقوق ملكية فعالة، حماية المتعاقدين وتقليل تكاليف المعاملات.

3. العوائق المؤسساتية السياسية أمام التنمية

إن فشل الإصلاحات الاقتصادية والسياسية التي قادتها حكومة حمروش خلال الفترة (1989-1991)، والتي كان هدفها أساساً تغيير قواعد اللعبة القائمة وإنهاء الممارسات الرأبنة على كل من المستوى السياسي والاقتصادي، أي باختصار تغيير النظام (حيدوسي، 1997: ص150)، هي على حد تعبير الاقتصادي قوميان الموعد الثاني الضائع (، وعليه سنحاول انطلاقة من تحليل مؤسستاي تاريخي مستوحى من نظرية Goumeziene, 2012 للتنمية) Path ، وبالاعتماد على ظاهرة تبعية المسار "Douglass North الاقتصادي الأمريكي دوقلاس نورث " التي اقترحها والتي تعني مجموعة من القيود المفروضة على إمكانيات الاختيار في الحاضر Dependance أي الاعتماد على الديناميكية التاريخية والمسار (North, 2005 : p78) بسبب التجارب التاريخية في الماضي (التاريخي للجزائر، إبراز أهم العوائق المؤسساتية التي حالت دون نجاح هذه الإصلاحات، مؤدية بالتالي إلى استمرار مشكل التخلف في الجزائر.

1.3 طبيعة السلطة السياسية في الجزائر: سلطة مزدوجة

تعتبر السلطة السياسية في الجزائر سلطة مزدوجة مكونة من سلطة فعلية يمتلكها الجيش وسلطة رسمية تمتلكها من أهم العوائق التي حالت دون نجاح الإصلاحات السياسية والاقتصادية خلال فترة (Addi, 2005) الحكومة (1989-1991)؛ حيث يعتبر الجيش الشعبي الوطني – بحكم عوامل تاريخية – فاعل سياسي مهم في النظام السياسي الجزائري، وهو المسؤول الأول والمباشر عن الإطاحة بحكومة حمروش، وقف المسار الانتخابي ووقف كل الإصلاحات المقررة. ففي إطار تنفيذ مشروعاتها الإصلاحية، قامت حكومة مولود حمروش بمهاجمة شبكات الفساد في بداية سنة 1990، وبالتالي مهاجمة جناح بلخير نفسه من خلال إصدار مرسوم يقرر حل فروع الأمن العسكري في المؤسسات العمومية والإدارات، والمعروفة باسم "مكاتب الأمن الوقائي"، كما أخضعت الحكومة ولأول مرة منذ الاستقلال ميزانية الدفاع الوطني سنة 1991 لمناقشات الجمعية الوطنية، وأثرت الإصلاحات أيضاً بشكل مباشر على الامتيازات والعمولات والريع الذي يحصل عليه القادة العسكريون وحلفاءهم المدنيين أي هدد مباشرة مصالح النخبة الموجودة في السلطة، وهو ما استدعى التدخل المباشر للجيش وإجبارها على تقديم استقالتها (Gèze, 2005 : p187-189 في 3 جوان 1991 لأنها أصبحت تشكل خطراً أكبر من خطر الجبهة الإسلامية للإنقاذ)

يعتبر الجيش الشعبي الوطني المؤسس عقب الاستقلال مباشرة، وريث جيش التحرير الوطني، النزاع المسلح لجبهة التحرير الوطني خلال حرب التحرير، لاعبا سياسيا أساسيا في المشهد السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى غاية يومنا هذا، والذي استطاع أن يفرض قواعد اللعبة الخاصة به ويفرض اختياراته على باقي المقاولين السياسيين والاقتصاديين. إن الهيمنة السياسية للجيش في الجزائر ترجع إلى ظروف حرب التحرير (1954-1962) وأيضاً إلى ظروف استقلال الجزائر (أزمة صيف 1962) لتصبح أولوية العسكري على السياسي صفة وسمة مميزة للنظام السياسي في الجزائر. تعتبر حادثة اغتيال عبان رمضان في أوت 1957 ومعه المبدأ المعترف به العام السابق في مؤتمر الصومام سنة 1956 "أولوية السياسي على العسكري والداخل على الخارج"، الحادثة التي أكدت هيمنة الجيش (بلحاج، 2014: ص22-28)، كما قام جيش التحرير الوطني وبالضبط جيش الحدود في ديسمبر 1959 بتكريس هيمنته على المدنيين في الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية، والذي كلفه البعض على أنه "انقلاب قبل". (Gèze, 2005 : p176 الساعة)

في حين يرى الباحث عدي هوارى أن البنية المزدوجة للسلطة في الجزائر ترجع إلى تاريخ أبعد من هذا، حيث تعود جذورها إلى حركة الانتصار والحريات الديمقراطية أين جزء منها كان ظاهراً والجزء الآخر سري من أجل التحضير للمقاومة، واستمرت هذه الانفصالية خلال حرب التحرير مسببة صراعات عنيفة بين القادة العسكريين. واستمر هذا الوضع مع استقلال الجزائر سنة 2005، Addi، والزعماء المدنيين في جبهة التحرير الوطني (1962، حيث اندلعت أزمة ما بين الحكومة المؤقتة وجيش الحدود عرفت بأزمة صيف 1962، والتي انتهت باستيلاء هذا الأخير وبالضبط جماعة وجدة على السلطة والاتفاق على تنصيب أحمد بن بلة رئيساً. غير أن فترة حكم الرئيس أحمد بن بلة لم تدم أكثر من ثلاث سنوات (1963-1965) ليتم الإطاحة به في 19 جوان 1965 بانقلاب قادة العقيد هوارى بومدين تحت غطاء "التصحيح الثوري"، ليصبح الرئيس هوارى بومدين هو المالك الحصري للسلطة السياسية في الجزائر، حيث قام بقمع كل معارضي بل وتصفية خصومة وحتى المقربين منه (حيدوسي، 1995: ص41)، ليصبح النظام السياسي في الجزائر نظاماً قمعياً مستبدًا وتصبح اللعبة السياسية لعبة وعليه لدينا خصوصية مغلقة والقواعد التي تحكمها قواعد مبنية على شخصنة السلطة وعلاقات الولاء والتبعية. جزائرية تتمثل في أن جيش التحرير الوطني هو مؤسس الدولة في الجزائر باعتباره كان الجماعة الاجتماعية (CHALIAND, 1981 : p232) المنظمة الوحيدة القادرة على بناء الدولة عند الاستقلال)

ومنذ ذلك الحين أي سنة 1962، الجيش هو من يعين الواجهة المدنية للحكم في الجزائر، أي هو من يعين رئيس الجمهورية سواء بطريقة مباشرة أو بطريقة غير مباشرة، حيث يميز بهذا الصدد فترتين أساسيتين: **الفترة الأولى (1962-1989):** تميزت هذه الفترة حيث كان نظام الحزب الواحد هو السائد وبالتالي انعدام أية منافسة سياسية بالتدخل المباشر للجيش من أجل تعيين رئيس الجمهورية، وذلك كما يلي: تعيين أحمد بن بلة أحد القادة التاريخيين رئيساً للجمهورية من طرف جيش الحدود بعد استماتته والاتفاق معه، ليصبح رئيساً للجزائر من 1962 إلى 1965.

انقلاب رئيس الجيش ووزير الدفاع آنذاك العقيد هوارى بومدين على أحمد بن بلة وتنصيب نفسه رئيساً للجمهورية، حيث استمرت فترة حكمه من 1966 إلى 1978. بعد وفاة بومدين، تدخل الجيش وعين العقيد الشاذلي بن جديد رئيساً للجمهورية بطريقة عسكرية باعتباره "الأقدم في"، ليصبح الفرق هو أن بومدين كان قائد (Mahiou in Mahiou et Henry, 2001 : p13-34) الدرجة الأعلى (حيدوسي، 1995: ص51)، وخلال فترة حكمه الجيش بينما الشاذلي هو مرشحه المختار من طرف أقرانه سيتمكن جناح العربي بلخير وحلفاءه من السيطرة الكلية على السلطة الفعلية في الجزائر خاصة بعد إعادة تشكيل "الأمن العسكري" تحت اسم قسم "الاستخبارات والأمن" في 04 سبتمبر 1990 ووضعها تحت سلطة وزير الدفاع (Gèze F, 2005 : p187).

الفترة الثانية (1989-2018): لم يتغير الوضع كثيراً بعد إقرار التعددية السياسية وإلغاء نظام الحزب الواحد وإقرار الانتخابات كوسيلة للتداول على السلطة من خلال دستور 1989، حيث بقي الجيش فاعلاً أساسياً في النظام السياسي الجزائري، لكن يميز هنا بين مرحلتين أيضاً:

المرحلة الأولى (1989-1995): بعدما أوقف الجيش المسار الانتخابي في جوان 1991، تم تعليق العمل بالدستور والدخول في مرحلة انتقالية، حيث عرفت هذه المرحلة تدخلاً مباشراً للجيش في تسير شؤون الدولة بذريعة الوضعية السياسية والأمنية للبلد، واستمر تعيين رئيس الجمهورية مباشرة من طرف الجيش وذلك كما يلي:

بعد إجبار الجيش الرئيس الشاذلي بن جديد على تقديم استقالته في 11-01-1989، قام باستدعاء محمد بوضياف، أحد القادة التاريخيين المعارضين والمنفي إلى المغرب، ليتم تعيينه رئيسا للمجلس الأعلى للدولة من طرف قادة (Gèze, 2005 : p190) الجيش آنذاك.

بعد اغتيال الرئيس محمد بوضياف في 29-06-1992، قام الجيش مجددا باستدعاء أحد أفرادة وهو العقيد علي Mahiou in Mahiou et Henry, 2001 : p13-34) كافي وتعيينه رئيسا للدولة خلال الفترة (1992-1994).

في سنة 1994، تم استبدال علي كافي بوجه آخر من الوجوه العسكرية وهو الجنرال اليمين زروال وتعيينه رئيسا Mahiou in Mahiou et Henry, 2001 : p13-34) للمجلس الأعلى للدولة في 30-01-1994).

المرحلة الثانية (1995-2019): تميزت هذه الفترة بتفعيل الانتخابات كوسيلة لاختيار رئيس الجمهورية، حيث تم: انتخاب اليمين زروال رئيسا للجمهورية في نوفمبر 1995، لكنه استقال قبل نهاية عهده في فيفري 1999.

بعد استقالته، استدعى أصحاب القرار في الجيش السيد عبد العزيز بوتفليقة بصفته مرشحهم لرئاسة الجمهورية، ليصبح رئيسا للجمهورية وندخل مرحلة تجديد العهودات (العهد الأولى، العهد الثانية، العهد الثالثة والعهد الرابعة) إلى غاية سنة 2019، حيث أدى ترشحه لعهد رئاسية خامسة إلى اندلاع احتجاجات والمعروفة باسم "الحراك الشعبي" في 22 فبراير 2019 رفضا لتجديد عهده للمرة الخامسة على التوالي، وكللت فعلا بإسقاطها واستقالته.

وعليه، يواصل الجيش تحديد اللعبة في النظام السياسي الجديد سواء عن طريق تعيين رئيس الدولة ببساطة (محمد بوضياف، علي كافي واليمين زروال) أو عن طريق الضغط وبشكل حاسم على اختياره والمصادقة عليه بالتصويت الشعبي (اليمين زروال وعبد العزيز بوتفليقة)، لتؤثر بهذا هذه السلطة الفعلية على السير القانوني والعادي للنشاطات السياسية والاقتصادية بالجزائر.

2.3 هيمنة القيود غير الرسمية على القواعد الرسمية

نشير أولا إلى أن إنشاء قواعد سياسية واقتصادية رسمية من أجل تحسين الأداء الاقتصادي يعتبر أمرا غير كافيا حسب الاقتصادي الأمريكي دوقلاس نورث، إذ لابد من وجود قيود غير رسمية فعالة مفروضة على الفاعلين والتي (بعبارة أخرى، إن إضفاء طابع الرسمية على القواعد لا North, 2005 : p99) تركز عليها القواعد الرسمية يؤدي بصفة آلية إلى الفعالية وإلى التغيير المنشود، بل لابد من وجود معايير غير رسمية مكملتها.

ولذلك، فإن كل التغييرات المؤسسية التي تمت تحت إشراف حكومة حمروش من إصدار لمجموعة من القوانين والمراسيم

تطبيقا لدستور 1989، والتي من شأنها تسهيل الانتقال المزدوج للجزائر إلى اقتصاد السوق والديمقراطية لم تحدث التغيير المطلوب، مما أسفر عن تناقض صارخ "الإصلاح موجود والتغيير مفقود" بل وأدى إلى كارثة بكل المقاييس وهي العشرية السوداء، وهو ما يوافق تحليل نورث الذي يرى أن الاكتفاء بالتغيير الرسمي فقط دون وجود (North, 2005 : p206) قواعد غير رسمية مكملتها يعني الذهاب إلى خيبات الأمل إن لم يكن الكوارث إلى جانب هذا التحليل المؤسسي المستوحى من تحليل نورث، تعرف الجزائر خصوصية أخرى أدت إلى فشل Hugh, النظام السياسي (الإصلاحات ألا وهي سيطرة وهيمنة القيود غير الرسمية على القواعد الرسمية)، أي أن المصالح المرتبطة بعلاقات بالعلاقات والانتماءات القائمة على الولاء، التضامن والهوية تتقدم في 2014 نشاطات وسلوكيات الأفراد على القواعد الرسمية التي تحكم المنظمات التي يعملون بها، مما يؤدي إلى تشويه اللعبة السياسية كانت أم اقتصادية. بعبارة أخرى، إن القواعد التي يحددها الدستور ومجمل التشريعات والقوانين والتنظيمات تعتبر قواعد شكلية لا أكثر، فهي غير محترمة وغير مفعلة مما يؤدي إلى إضعاف دولة القانون في الجزائر، وهو ما يؤكد ضعف مؤشر سيادة القانون الصادر عن البنك الدولي والذي عرضناه سابقا.

إن جذور هذه المشكلة المؤسسية في الجزائر (هيمنة القطاع غير الرسمي على القطاع الرسمي) ترجع في أصلها إلى تكريس مبدأ أولوية العسكري على السياسي الذي رأيناه سابقا، وإلى الدور السياسي المهم الذي يلعبه الجيش في النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا. وهذا ما يجعل القواعد الرسمية التي تحكم وتوجه النشاطات السياسية والاقتصادية مجرد قواعد شكلية غير مفعلة وتجعل المقاولين السياسيين والاقتصاديين فوق القانون، فعلى غرار تعليق العمل بدستور سنة 1963 بعد انقلاب سنة 1965، قام الجيش بعد الانقلاب الذي قاده في سنة 1991 بتعليق العمل بدستور 1989 وإدخال الجزائر في مرحلة انتقالية يشرف عليها الجيش مباشرة، حيث كانت كل فترة

العشرية السوداء تخضع لقرارات اللاعب الأساسي آنذاك أي قرارات الجيش الذي فرض على المجتمع الجزائري قواعد اللعبة وفق مصالحه.

3.3 تضخم السلطة التنفيذية وغياب فصل حقيقي بين السلطات

يعتبر تضخم السلطة التنفيذية في الجزائر سمة مميزة للنظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال إلى يومنا هذا، بل وتعتبر السبب الرئيسي الذي يفسر الهيمنة الحالية للجيش على النظام السياسي الجزائري بأكمله، والسبب الرئيسي الأساسي لهيمنة القواعد غير الرسمية على القواعد الرسمية، نظرا لأنه ضمن الجهاز التنفيذي يجب تمثيل المصالح (وهذا ما يجعل كلا من السلطتين القضائية (Hugh, 2014 الخاصة إذا أرادت الحصول على شيء من الدولة) والتشريعية مجرد سلطتين خاضعتين تماما إلى السلطة التنفيذية.

إن هيمنة السلطة التنفيذية على السلطات الأخرى يرجع - كما رأينا سابقا - إلى السنوات الأولى التي تلت الاستقلال، وبالضبط سنة 1963 إثر قيام حكومة بن بلة بإعداد مشروع دستور 1963 متعديا بذلك على اختصاص المجلس الوطني التأسيسي، ثم إلى قيام رئيس الجمهورية آنذاك أحمد بن بلة بتعليق العمل بدستور 1963 من خلال تفعيل المادة 59 منه، لتصبح له بذلك صلاحيات واسعة جدا مقارنة بباقي الأجهزة. ونفس الأمر استمر مع الرئيس هواري بومدين الذي قام هو بدوره بوقف العمل بدستور سنة 1963 وتدخل الجزائر فترة فراغ دستوري استمر لأكثر من 10 سنوات، ليصدر دستور جديد سنة 1976 ويتم تعديله أيضا في غضون 6 أشهر فقط بهدف توسيع صلاحيات رئيس الجمهورية.

ونفس الأمر شهدته دستور 1989 الذي تم تعليق العمل به والدخول في مرحلة انتقالية في أعقاب الانقلاب الذي قاده الجيش ضد حكومة مولود حمروش ونتائج الانتخابات التشريعية سنة 1991، وإن كانت فترة حكم الرئيس بوتفليقة لم تشهد تعليقاً للعمل بالدستور إلا أنها عرفت تعديلات مستمرة ومتكررة له ليصبح دستورا على المقاس، حيث فتح التعديل الدستوري لسنة 2008 العهود الرئاسية أي تمكين رئيس الجمهورية آنذاك، عبد العزيز بوتفليقة، من الترشح لعهدة ثالثة خلافا لما كان ينص عليه دستور 1996 في مادته 74، كما هدف التعديل الدستوري لسنة 2008 " إعادة تنظيم وتدقيق وتوضيح الصلاحيات والعلاقات بين مكونات السلطة التنفيذية" من خلال تركيزه للسلطة التنفيذية لدى رئيس الجمهورية بعد استبدال منصب رئيس الحكومة بمنصب وزير أول، حيث أصبح الوزير الأول مجرد منسق لعمل الحكومة التي يعينها رئيس الجمهورية، والمطبقة لمخطط عمل يقتصر مضمونه على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية (عمار عباس، 2012).

أما بالنسبة لاستقلال القضاء، فإن السلطة القضائية في الجزائر تعمل تحت الرقابة الصارمة للسلطة التنفيذية، حيث أن كل الإصلاحات القضائية التي تم مباشرتها سنة 1990 تحت إشراف حكومة حمروش بهدف ضمان استقلالية القضاء سرعان ما تم تعديلها بعد انقلاب 1991، من أجل إخضاع القضاء للسلطة التنفيذية طيلة فترة العشرية (Cercle de réflexion « Nedjma », 2012). وهو الوضع الذي استمر إلى يومنا هذا) ونفس الأمر ينطبق على السلطة التشريعية التي تبقى هي الأخرى خاضعة تماما للسلطة التنفيذية، حيث يرى الأستاذ أحمد محبو أن هناك إرادة معلنة من أجل إضعاف ومراقبة السلطة التشريعية من خلال إنشاء برلمان مزدوج. إن "مجلس الأمة" الغرفة الثانية التي تم تأسيسها سنة 1996 تتضمن إلى جانب ثلثي الأعضاء الذين تم اختيارهم عن طريق الاقتراع العام غير المباشر من قبل المنتخبين المحليين، ثلث الأعضاء الآخرين يعينهم رئيس الجمهورية مما يجعل هذا الثلث الرئاسي يتمتع بحق النقض (الفيتو) لأن مجلس الأمة يقرر بأغلبية ثلاثة أرباع ولديه بالتالي إمكانية Mahiou in Mahiou et Henry, 2001 : p13-34 عرقلة نص تشريعي في حالة وجود خلاف مع الغرفة الأولى أي مجلس الشعب) كما أنه مع التعديل الدستوري لسنة 1996، استرجع رئيس الجمهورية لسلطة (Henry, 2001 : p13-34) التشريع بأوامر وهو ما كیفه البعض على أنه مساس بمبدأ الفصل بين السلطات وإضعاف السلطة التشريعية (عمار عباس، 2016).

علاوة على ذلك، لم يجرأ البرلمان على إجراء أية تحقيقات موثوقة في حرية التصويت ونزاهة المشاورات الانتخابية أو حول التعسف أو الفساد في دوائر القيادة المدنية والعسكرية، كما أنه يعتبر غير ممثل للشعب نتيجة للانتخابات التي يتم التلاعب بها والامتناع القوي عن التصويت مما يشوه الحياة السياسية وينزع المصداقية عن (Cercle de réflexion « Nedjma », 2012).

لا يعاني النظام السياسي في الجزائر من تضخم السلطة التنفيذية فقط، بل أيضا من تضخم صلاحيات وسلطات رئيس الجمهورية على حساب وظيفة رئيس الحكومة أو ما يسمى الوزير الأول حاليا، إذ أن ازدواجية السلطة التنفيذية التي أقرها دستور 1989 ازدواجية شكلية فقط والمادة 83 من دستور 1989 تمنح لرئيس الجمهورية سلطة

تعيين واسعة جدا على كل الحكومة مما يكرس هيمنته على الجهاز التنفيذي. وبهذا الصدد، ترى فتيحة بن عبو المختصة في القانون الدستوري، أنه لا توجد وظيفة حكومية في الجزائر والتي تفترض حكومة مستقلة ببرنامج (Benabbou, 2018) خاص وهامش تقدير وتقدم تقاريرها أمام البرلمان. إن الحكومات المتعاقبة في الجزائر تنفذ (2018) برنامج رئيس الجمهورية وليس برنامجها الخاص، وهو ما يفسر عزوف حكومات جزائرية عديدة في الآونة الأخيرة عن تقديم بيان سنوي عن سياستها العامة على الرغم من النص على ذلك صراحة في الدستور، والذي يعتبر من أهم آليات الرقابة البرلمانية على عمل الحكومة، والذي بموجبه يستطيع النواب مراقبة مدى تنفيذ البرامج التنموية المحددة، مراقبة تكلفة الإنجاز ومدة الإنجاز ومدى جودة الإنجاز أي مدى تنفيذ الحكومة لوعودها، وهو ما يسمح للمعارضين بنقدها ومحاولة إسقاطها من خلال الوسائل الدستورية المتاحة، سواء بعدم التصويت على الثقة إن طلبها الوزير الأول أو محاولة المبادرة بملتمس رقابة والتصويت عليه بالنصب المطلوب، غير أن عدم تفعيل هذه الوسائل الدستورية الرقابية يجعل من الحكومات في الجزائر في وضعية مريحة، غير مسؤولة عن نتائج عملها ولا تخضع للمسائلة والمحاسبة من طرف البرلمان، فالتزامها بتطبيق برنامج رئيس الجمهورية يوفر لها غطاء منيعا من أي محاولة للمساس بالسياسات باستمرارها في الحكم (عمار عباس، 2014)، وهو ما يدفعنا لطرح التساؤل الآتي: كيف يمكن لسلطة تنفيذية متخلفة، مهيمنة على السلطة التشريعية والقضائية، لا تملك برنامجا خاصا، لا تخضع للمساءلة والمحاسبة أن تخرج الجزائر من دائرة التخلف؟

الخاتمة

وفي ختام هذه المداخلة ومن خلال تحليلنا للبنية المؤسسية للجزائر وباعتماد على الديناميكية التاريخية، أن نؤكد على أن المؤسسات السياسية في الجزائر تعاني من وجود ثلاث مشاكل بنيوية أساسية تشكل عائقا أمام تحقيق التنمية بالجزائر. والمتمثلة في:

الطبيعة المزدوجة للسلطة السياسية في الجزائر والتي تتكون من سلطة فعلية يمتلكها الجيش وسلطة رسمية يمتلكها الحكومة، وهو ما أدى إلى هيمنة العلاقات غير الرسمية القائمة على التبعية والولاء، المحسوبية والعلاقات الشخصية على القواعد القانونية الرسمية، وإلى ازدهار السلوكيات الريعية حول دوائر السلطة على حساب دولة القانون.

تضخم السلطة التنفيذية وهو ما يحول دون تنفيذ القوانين بكل شفافية من طرف السلطة القضائية وإلى عرقلة عمل السلطة التشريعية. كما ان استمرار ازدواجية السلطة السياسية في الجزائر يرجع أساسا إلى ميكانزمات مؤسسية دستورية تحكم السلطات الثلاث (التنفيذية، القضائية والتشريعية)، حيث تملك السلطة التنفيذية صلاحيات واسعة جدا تسمح لها بأن تكون مهيمنة على باقي السلطات والمؤسسات في الدولة، وإلى عدم وجود فصل حقيقي بين السلطات الثلاث.

تضخم صلاحيات رئيس الجمهورية على حساب صلاحيات الوزير الأول، مما يجعل للحكومة دور إداريا فقط في إدارة الدولة، فهي لا تملك برنامجا خاصا بل مسؤولة فقط على تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، وهو ما أدى إلى عدم وجود مساءلة ومحاسبة لها أمام البرلمان.

وعليه نستنتج أن صعوبات التنمية الاقتصادية في الجزائر ترتبط بالضعف المؤسسي الحالي في هذا البلد وأن فشل التنمية في الجزائر هو أولاً فشل مؤسسي وسياسي، فشل ناتج عن عدم قدرة النظام القائم على بناء دولة على أسس غير شخصية، وإنشاء مؤسسات سياسية واقتصادية فعالة.

قائمة المراجع

- أرثرفورد مالكوم (2009)، المؤسسات في علم الاقتصاد - المؤسسات القديمة والجديدة - ، ترجمة نادر إدريس النل، عمان، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع.
- بلحاج صالح (2014)، جذور السلطة في الجزائر، الأزمات الداخلية لجبهة التحرير الوطني من 1956 إلى 1965، منشورات بن مرابط.
- بوكبوس سعدون (2013)، الاقتصاد الجزائري، محاولتان من أجل التنمية (1962-1989، 1990-2005)، القاهرة، دار الكتاب الحديث.
- حيدوسي غازي (1997)، الجزائر التحرير الناقص، ترجمة خليل أحمد خليل، الطبعة الأولى، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.
- عمار عباس (2012)، قراءة في التعديل الدستوري لسنة 2008،

<https://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/2008-2009-20082009-1996-1.html>

- عمار عباس (2014)، محطات بارزة في تطور الدساتير الجزائرية، http://ammarabbes.blogspot.com/2014/02/blog-post_16.html
- عمار عباس (2014)، "بيان السياسة العامة للحكومة بين الالتزام الدستوري والتقدير السياسي"، الملتقى الدولي الثاني حول تنظيم السلطات في الدساتير العربية، يومي 22 و 23 أكتوبر 2014، كلية الحقوق والعلوم السياسية، http://ammarabbes.blogspot.com/2014/11/blog-post_7.html
- عمار عباس (2016)، "دستور الجزائر لسنة 1963، دراسة في إجراءات الإعداد والمضمون"، الملتقى الدولي حول أحمد بن بلة في بعده الوطني والدولي، يومي 3 و 4 ديسمبر 2016، جامعة أبو بكر بلقايد تلمسان، <http://ammarabbes.blogspot.com>
- عمار عباس (2016)، مبدأ الفصل بين السلطات في النظام الدستوري الجزائري، https://ammarabbes.blogspot.com/2012/04/blog-post_09.html
- Acemoglu D (2003), « Causes profondes de la pauvreté. Une perspective historique pour évaluer le rôle des institutions dans le développement économique », Revue Finances & Développement.
- Addi L (2005), "Les partis politiques en Algérie", Revue de l'Occident Musulman et de la Méditerranée, Association pour l'étude des sciences humaines en Afrique du Nord, Tome 2 : Le Maghreb (N°111-112), pp. 139-162. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398878>
- Benabbou F (2018), «La Constitution de 1989 portait les germes des convulsions qui ont secoué l'Algérie», <https://www.elwatan.com/edition/actualite/la-constitution-de-1989-portait-les-germes-des-convulsions-qui-ont-secoue-lalgerie-04-10-2018>
- Benderra O (2002), Economie algérienne 1986-1998 : Les réseaux aux commandes de l'Etat. In La Méditerranée des réseaux. Marchands, entrepreneurs et migrants entre l'Europe et la Maghreb, Paris, Maisonneuve et Larose. (Sous la direction de CESARI Jocelyne), <https://algeria-watch.org/?p=54524>
- BENISSAD M.E. (1982), Economie du développement de l'Algérie. Sous-développement et socialisme, 2^{ème} édition, Alger, office des publications universitaires.
- Borner S, Bodmer F et Kobler M (2004), L'efficacité institutionnelle et ses déterminants. Le rôle des facteurs politiques dans la croissance économique. Etudes du centre de développement de l'organisation de coopération et de développement économiques "OCDE".
- Bourrat F (2012), « L'armée algérienne : un Etat dans l'Etat ? », Revue Les Champs de Mars, 1, n°23, p22-24. <https://www.cairn.info/revue-les-champs-de-mars-Idm-2012-1-page-21.htm>
- Boyer R (2001), « L'après consensus de Washington : institutionnaliste et systémique ? Revue Critique économique n°6. Été-automne.
- Cercle de réflexion « Nedjma » (2012), « Le système politique algérien répond-il aux exigences d'une transition démocratique ? », 05, <http://base.d-p-h.info/fr/fiches/dph/fiche-dph-9098.html#Haut>
- CNES (2004), « La configuration du foncier en Algérie : une contrainte au développement économique », publication du Conseil National Economique et Social, novembre.
- COASE R (2000), « L'économie Néo-institutionnaliste », Revue d'économie industrielle. Vol92. 2^e et 3^e trimestre.

- Gèze F (2005), « Armée et nation en Algérie : l'irrémissible divorce ? », Revue Hérodote, 1/ n°116, <https://www.cairn.info/revue-herodote-2005-1-page-175.htm>.
- Goumezienne S (2012), « Une croissance sans véritable développement ». In : El-Watan, 11 juillet.
- Harbi M (1981), « Le FLN, mirage et réalité des origines à la prise du pouvoir (1945-1962) (compte rendu) », Gérard Chaliand, Politique étrangère, volume 46, numéro 1, http://www.persee.fr/doc/polit_0032-342x_1981_num_46_1_3055_t1_0231_0000_2
- Hidouci G (1995), Algérie. La libération inachevée, Paris, LA DECOUVERTE.
- Mahiou A et Henry J-R (dir), (2001), Où va l'Algérie ?, Paris – Aix en Provence, IREMAM, Ed Karthala. <https://books.openedition.org/iremam/384?lang=fr>
- Hugh Roberts (2014), « Le problème des institutions en Algérie : pour une philosophie de la réforme (4 parties) ». <https://www.maghrebemergent.info/le-probleme-des-institutions-en-algerie-pour-une-philosophie-de-la-reforme>
- Khalfoune T (2005), « Le Habous, le domaine public et le trust », Revue internationale de droit comparée, http://www.persee.fr/doc/ridc_0035-3337_2005_num_57_2_19355
- MANTZAVINOS C, NORTH D C et SHARIQ S (2009), “ Apprentissage, institutions et performance économique”, Revue L'année sociologique, 59, n°2.
- Mebtoul A. (2012), « L'économie sous le président Chadli Bendjedid et la dynamique historique », <http://www.lematindz.net/news/9797-leconomie-sous-le-president-chadli-bendjedid-et-la-dynamique-historique-1963-2012.html>
- North D C (1990), Institutions, institutional change and economic performance, Cambridge university press, chapter 1-3.
- North D C. (2005), Le processus du développement économique, traduit par Le Séac'h M, Paris, Editions d'Organisations.
- OULD AOUDIA J (2006), Croissance et réformes dans les pays arabes méditerranées. Agence française de Développement “AFD”.
- Rodrik D, Subramanian A (2003), « La primauté des institutions (ce que cela veut dire et ce que cela ne veut pas dire) », Revue Finances & développement.
- TALAHITE F (2006), « Institution, histoire et développement dans le monde arabe et musulman. Une lecture à partir de Douglass North », colloque analyses et pratiques du développement. Enjeux et diversité des approches de la francophonie, Amiens. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00203507>
- TALAHITE F (2010), Réformes et transformations économiques en Algérie. Economies et finances. Université Paris-Nord-Paris XIII, <https://tel.archives-ouvertes.fr/tel-00684329>